مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
ISSN: 2709-0302 (online)

Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

قواعد منهجية في الرد على شبهات الفرق الشيعية "دراسة عقدية منهجية"(*)

د/ عبد الحميد أحمد مرشد حمود
الأستاذ المشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
كلية الشريعة وأصول الدين - جامعة الملك خالد (أبها)
Noorr2000@mail.com

*) تاريخ تسليم البحث 15/4/2022 تاريخ قبوله للنشر 12/5/2022
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

قواعد منهجية في الرد على شبهات الفرق الشيعية "دراسة عقدية منهجية"

د/ عبد الحميد أحمد مرشد حمود
الأستاذ المشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
كلية الشريعة وأصول الدين - جامعة الملك خالد (أبها)

ملخص البحث:

تناول هذا البحث جملة من القواعد المنهجية المستنبطة من القرآن الكريم والسنة النبوية، كما أصَّل لبعض القواعد التاريخية، والأسس العقلية الضابطة لمنهجية الرد على شبهات الفرق الشيعية؛ بالإضافة إلى بعض القواعد في التأهيل والبناء، والتي من شأنها تمكن الباحث والمناظر من امتلاك أدوات الجدل والمناظرة؛ وتفنيد الشبهات والرد عليها وفق منهجية علمية، ومنطلقات سليمة.

الكلمات المفتاحية: القواعد، شبهات، الشيعة.

Methodological rules in responding to the suspicions of Shiite sects (a systematic doctrinal study)

Dr. Abdulhamid Ahmed Murshid
Associate Professor, Department of Faith and Contemporary Doctrines, College of Sharia and Fundamentals of Religion, King Khalid University, Abha

Abstract

This research dealt with a number of methodological rules deduced from the Holy Qur'an and the Sunnah of the Prophet Mohammed (PBUH). It also originates some historical rules, and the mental foundations that control the methodology of responding to the suspicions of Shiite sects. In addition to some rules in qualification and construction, which would enable the researcher and debater to own the tools of argument and debate; Refuting suspicions and responding to them according to a scientific methodology, and sound premises.

Keywords: Rules, suspicions, Shiites

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحابته أجمعين، وعلى التابعين لهم، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن المتتبع لمنهجية الفرق الكلامية عموماً، وفرق الشيعة على وجه الخصوص في طرق الترويج لعقائدهم وأفكارهم، ونشر مبادئهم، يجد أنهم يعتمدون على أساليب متنوعة؛ كالترهيب الفكري بالتكفير، والتفسيق للمخالف، وأحياناً يمارسون الإغراء المادي بالمناصب، والمكاسب، والأموال، وتارة يلجئون إلى استخدام بعض المدلولات اللغوية في حمل الألفاظ والروايات على غير معناها، والاستشهاد بها في غير سياقاتها التاريخية، والدلالية؛ بغية الوصول إلى نتائج من شأنها تكريس مبادئ عقدية مذهبية، ولو كان ذلك على حساب المهنية العلمية، والأصول النصية، والقواعد اللغوية، والثوابت الدينية.

ومن أخطر ما يقومون به في الترويج لأفكارهم وعقائدهم: نشر الشبهات، واتباع المتشابهات؛ ابتغاء الفتنة بين المسلمين، وابتغاء تأويل كلام رب العالمين، وتحريف كلام سيد المرسلين؛ لا على دليل شرعي، ولا على مستند عقلي قطعي؛ بل غالب أدلتهم أوهام عقلية، وخرافات بدعية، وأباطيل شيعية، هي أوهى من خيط العنكبوت، لا ترقى أمام عاقلٍ على الثبوت.

لكن جوهر المشكلة يكمن أن الشيعة عندما يبدؤون بتلقين الأتباع يحشون عقولهم بالشبهات حول: القرآن الكريم، وحجية السنة النبوية، والموقف من الصحابة، وقضية والإمامة، والتشكيك في أصول العقائد، والغيبيات، والسمعيات؛ بينما أهل السنة والجماعة يبدؤون بتعليم طلبة العلم أصول العلم الواجب، وأساسيات الدين، مما يحتاجه المسلم؛ ثم يتدرجون في تعليم العلوم، أو بمعنى آخر يعملونهم العلم الإيجابي، الذي يبني، ولا يهدم، ويجمع ولا يفرق، يؤلف ولا يخالف، بينما يعلم الشيعة أتباعهم العلم السلبي، القائم على التشكيك، ونشر الخلاف، وبث الفرقة.

فتظهر معادلة غير متوازنة الأطراف؛ وذلك عند صدام الأفكار والعقائد؛ حيث يظهر الشيعي مدججاً بالشبهات التي يغفل عنها صاحب السنة أحياناً، وتخفى عليه الأدلة التي قامت عليها، والأصول التي يستخدمها في هدم هذه الشبهات الواهية.

وليس من العيب أن نعترف بوجود قصور كبير عند أهل السنة؛ فيما يتعلق بتعليم طلبة العلم أصول الجدل والمناظرة، وفن تفنيد الشبهات، وفق الحجج النقلية والعقلية؛ وقد يكون لهذا التقصير أسبابه ومبرراته الموضوعية؛ لكن الواقع اليوم لا يجعلنا نقف حول المبررات والأسباب؛ بقدر ما يملي علينا ضرورة البناء العلمي، الذي يتناسب وعلاج هذه الشبهات، والتعرف على الطرق الحكيمة، والأساليب القويمة في تقويض ما بنته الأوهام والأساطير الشيعية من شبهات في عقول الناس.

وفي هذا البحث نحاول التأصيل لمنهجية علمية؛ من خلال تقعيد بعض القواعد المنهجية في الرد على الشبهات التي يثيرها الشيعة في أوساط المجتمعات المسلمة؛ بعيداً عن تفاصيل الشبهات، وتفاصيل الردود عليها.

وقد انتظم عنوان البحث بـ [**قواعد منهجية في الرد على شبهات الفرق الشيعية (دراسة عقدية منهجية)**].

سائلين الله العلي القدير أن يرزقنا الإخلاص في القول، والسداد في العمل.

والحمد لله رب العالمين.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع من خلال مضامينه، والحاجة إليه؛ حيث يتناول منهجية علمية لحماية العقيدة الإسلامية من شبهات الفرق الشيعية؛ في وقت نحن بمسيس الحاجة إلى قواعد تتناول شبهات الشيعة، من حيث المنهج؛ لبيان عوارها، ومعرفة جوانب الضعف والخلل التي تعتريها؛ بالإضافة إلى إكساب المحاور والمناظر، والباحث، وطالب العلم خلفية منهجية ينطلق منها في حواراته مع هذه الفرق.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الآتي:

أولاً: وضع الأسس والقواعد المنهجية للرد على شبهات الفرق الشيعية.

ثانياً: توفير مادة علمية منهجية في باب الحجاج والمناظرة للمشتغلين بعلم الفرق.

ثانياً: المساهمة في رفع مستوى الوعي لدى المتخصصين في علم الفرق عموماً، والمهتمين بمجال مقاومة التبشير الشيعي، ودعوته على وجه الخصوص.

أسباب اختيار الموضوع:

لاختيار الموضوع جملة من الأسباب؛ أبرزها:

أولاً: ما ذكرته في أهمية الموضوع.

ثانياً: غياب الدراسات المنهجية التي تؤسس لقواعد الرد على فرق الشيعة عموماً.

ثالثاً: خطورة الشبهات العقدية التي تروج لها فرق الشيعة في أوساط المجتمعات السنية؛ وما لها من أثر في تجريف الهوية السنية.

رابعاً: أهمية حماية جناب العقيدة من الشكوك والأوهام.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتحري، وبحسب ما تيسر لي فقد وجدت دراسات كثيرة تركز على شبهات الشيعة والرد عليها؛ لكني لم أجد من وضع قواعد منهجية في الرد على شبهات الشيعة؛ وأقرب ما وجدته في هذا الباب يتناول قواعد عامة في الرد على الشبهات، ومن ذلك:

١) منهج القرآن الكريم في الرد على الشبهات (خصائصه ومناهجه)، وهو بحث محكم للدكتورة مي بنت عبد الله الهدب، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود، وقد ركز البحث على بيان منهج القرآن في الرد على الشبهات؛ وما يميز بحثي عن هذه الدراسة هو: أن بحثي شمل استنباط قواعد من السنة النبوية، وقواعد عقلية، وكذلك وضع قواعد للتعامل مع الروايات التاريخية، وكذلك في قواعد في البناء العلمي للمتخصصين، وهذا ما خلت منه الدراسة السابقة، ولا شك أني سأستفيد منها فيما تشترك فيه مع دراستي.

٢) منهج القرآن الكريم في دحض شبهات الملحدين، لأمل بنت حمد الغماس، رسالة ماجستير، في العقيدة من جامعة أم القرى، تناولت الدراسة: الأدلة القرآنية على وجود الله، ثم تطرقت إلى دحض شبهات الملحدين في قضايا العقيدة؛ وهي تبعد كثيراً عن موضوع البحث؛ لكن القاسم المشترك بينهما أن كلاهما يعنى بالجانب المنهجي، وضبط القواعد.

منهج البحث وخطواته:

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي؛ والذي من خلاله تتبعت مشارب الفرق الشيعية في بناء الشبهات العقدية، ثم استخدمت المنهج الاستنباطي في صياغة القواعد المنهجية، واستنتاج نتائج البحث وتوصياته، وفق خطوات البحث العلمي المتعارف عليها من حيث: التوثيق والإحالة، والتخريج، والتعريف.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة تتضمن أهمية البحث، وأهدافه، وأسباب اختياره، ومنهج البحث وخطواته، ثم ثلاثة مباحث، وفق الترتيب الآتي:

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات البحث، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالشيعة وفرقها.

المطلب الثاني: التعريف بالقاعدة، والمنهج، والشبهة.

المبحث الثاني القواعد المنهجية المستنبطة من الأصول النقلية، ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: القواعد المنهجية المستنبطة من القرآن الكريم.

المطلب الثاني: القواعد المنهجية المستنبطة من السنة النبوية.

المبحث الثالث: القواعد المنهجية التاريخية والعقلية في الرد على الشيعة، ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: القواعد المنهجية في التعامل مع الروايات التاريخية.

المطلب الثاني: القواعد المنهجية العقلية.

المطلب الثالث: قواعد التأهيل والبناء.

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات البحث:

المطلب الأول: التعريف بالشيعة وفرقها.

أولاً: التعريف بالشيعة:

الشيعة في اللغة هم: الأهوان والأنصار، وشيعة الرجل أصحابه وأتباعه، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة(١).

أما في الاصطلاح فهم:

الذين شايعوا علياً ﷺ على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته؛ نصاً؛ إما جلياً، وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم من غيره، أو بتقية من عنده(٢).

ثانياً: التعريف بفرق الشيعة:

بناء على ما جاء في التعريف الاصطلاحي للشيعة فقد انقسمت الشيعة إلى فرق كثيرة، وطوائف متعددة؛ لكن أصولها ثلاث، يمكن أن نطلق عليها: أمهات فرق الشيعة، أو أصول فرق الشيعة:

الفرقة الأولى: الشيعة الزيدية:

وهم الذين يدعون الانتساب إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ت: ١٢١هـ)، وإن لم يكونوا على مذهبه(٣)، وهم القائلون بالنص الوصفي الخفي، وثبوت الإمامة في البطنين- أولاد فاطمة من نسل الحسن والحسين رضي الله عنهما-.

الفرقة الثانية: الشيعة الإسماعيلية:

وهم الذين يزعمون الانتساب إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، القائلون بثبوت الإمامة بالنص الجلي في علي والأئمة من بعده، ويحصرون الإمامة في أولاد الحسين بن علي، ويلقبون بالباطنية، والقرامطة، والعبيديين(٤).

الفرقة الثالثة: الشيعة الاثنا عشرية:

وهم القائلون بثبوت الإمامة بالنص الجلي، في اثنى عشر إمام بعد النبي ﷺ، أولهم علي، وآخرهم مُحَمَّد بن الحسن العسكري، ويحصرون الإمامة في أولاد الحسين بن علي(٥).

---

(١) انظر: مقاييس اللغة، لابن فارس، ٢٣٥/٣.

(٢) انظر: الملل والنحل، للشهرستاني، ١٤٦/١، والمواقف في علم الكلام، للإيجي، ٦٧٨/٣، بتصرف.

(٣) انظر: المنية والأمل، لابن المرتضى، ص٩٦.

(٤) انظر: التبصير في الدين، للاسفراييني، ص٣٨، والمواقف في علم الكلام، للإيجي، عضد الدين، ٦٧٥/٣، والتعريفات، للجرجاني، ص٤٢، بتصرف.

المطلب الثاني: التعريف بالقاعدة، والمنهج، والشبهة.

أولاً: التعريف بالقاعدة:

القاعدة في اللغة: أصل الأس، جمعه قواعد، وهي: الإساس وقواعد البيت إساسه، وأساطين البناء التي تعمده(٦).

والقاعدة في الاصطلاح: قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها(٧).

ثانياً: التعريف بالمنهج:

المنهج في اللغة: هو الطريق الواضح، فيقال: أنهج الطريق؛ إذا وضح واستبان(٨)، ويقال: طريق نهِج وأمر نهِج: الطريق المستقيم الواضح، يقال: هذا نهجي لا أحيد عنه(٩).

المنهج في الاصطلاح:

من خلال التعريف اللغوي يمكن أن نصوغ تعريفاً اصطلاحياً للمنهج يتناسب مع موضوع البحث بأنه: الطريقة التي يسلكها الباحث؛ لتقرير العقيدة، والرد على المخالفين.

ثالثاً: تعريف الشبهة:

الشبهة في اللغة مأخوذة من: الشِّبْهُ، والشَّبَهُ، والشَّبِيهُ: حقيقتها في المماثلة من جهة الكيفية؛ كاللون والطعم، وكالعدالة، والظلم، واشتبهت الأمور وتشابهت إذا التبست، ولم تتميز، فيقال: أمور مشتبهة ومُشْبِهة: أي مشكلة، وشبَّهَ عليه: أي خلط عليه الأمر حتى اشتبه بغيره(١٠) ومنه: اشتبهت القِبْلة فلم تتميز جهتها(١١).

والشبهة في الاصطلاح:

أن لا يتميز أحد الشيئين من الآخر؛ لما بينهما من التشابه عيناً كان أو معنى(١٢). ومن أنسب التعريفات الاصطلاحية الموافقة لموضوع بحثنا من عرف الشبهة بأنها: الظن المشتبه بالعلم، أو هي: مشابهة الحق للباطل، والباطل للحق من وجه إذا حقق النظر فيه ذهب، أو ما ثبت بالظن من غير دليل(١٣).

---

(٥) انظر: الملل والنحل، للشهرستاني، ١٦٩/١، والمعجم الوسيط، لمجموعة من المؤلفين، ص١٠١، بتصرف.

(٦) انظر: لسان العرب، لابن منظور، مُحَمَّد بن مكرم، ٣٦٢/٣.

(٧) انظر: التعاريف، للمناوي، ص ٥٦٩.

(٨) انظر: تهذيب اللغة، للأزهري، ٤١/٦، ولسان العرب، لابن منظور، ٣٨٣/٢.

(٩) انظر: المعجم الوسيط، لمجموعة من المؤلفين، ٩٥٧/٢.

(١٠) انظر: تهذيب اللغة، للأزهري، ٥٩/٦، ولسان العرب، لابن منظور، ٥٠٤/١٣، بتصرف.

(١١) انظر: المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، ص٢٥٤، والمصباح المنير، للفيومي، ٣٠٤/١.

(١٢) انظر: المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، ص٢٥٤.

(١٣) انظر: الكليات، للكفومي، ص ٥٣٩، والتعاريف، للمناوي، ص٤٢٣.

والخلاصة من هذه التعريفات: أن البحث سيعنى بوضع جملة من القواعد المنهجية، والأساليب العلمية الواضحة؛ لتفنيد شبهات الشيعة في مجال العقيدة.

المبحث الثاني القواعد المنهجية المستنبطة من الأصول النقلية:

المطلب الأول: القواعد المنهجية المستنبطة من القرآن الكريم:

احتوت نصوص القرآن الكريم – كمصدر معصوم لبناء العقيدة – على قواعد عظيمة يمكن توظيفها في الرد على شبهات الفرق الشيعية ومن تلك القواعد:

القاعدة الأولى: التفصيل طريق للبيان:

أصل هذه القاعدة قوله: ﴿**وَكَذَلِكَ نفَصِّلُ الآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ**﴾ [الأنعام: ٥٥].

وفي كثير من الشبه العقدية التي يثيرها الشيعة نحن بحاجة إلى تفنيدها من خلال نصوص القرآن الكريم، فنصوصه تحتوي على مسلمات شرعية، ودلائل عقلية، وبراهين جلية، لا يسع العاقل إلا اتباعها، والتسليم بمدلولاتها.

فمن طرق معرفة سبل الضلال، والتحذير منها: التفصيل الكامل للشبهة من جميع الأوجه(١٤)؛ وبيان الحجج في كل حق ينكره أهل الباطل؛ من خلال شرح حجج الحق، وتبيينها، وإظهارها؛ والتمييز بين طريق الهدى والضلال، والغي والرشاد؛ ليهتدي بذلك المهتدون، ويتبين الحق الذي ينبغي سلوكه(١٥).

وكذلك التفصيل والبيان في تفكيك الشبهة إلى جزئيات، ثم هدم تلك الجزئيات واحدة تلو الأخرى؛ ليصل بعد ذلك المناظر إلى تقرير الحق، وبيان طريق الهدى من الضلال.

والشبهة متى ما استبانت واتضحت بالتفصيل أمكن اجتنابها، والبعد عنها، ومتى كانت الشبهة غير واضحة، وبطلان أدلتها ملتبس على الناس بقيت آثارها في عقول العامة؛ لأن أصل الشبهة هو التباس حق بباطل.

القاعدة الثانية: إبطال الشبهة من جذورها بإبطال أصولها وفروعها:

وأصل هذه القاعدة مأخوذ من قوله تعالى: ﴿**بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ**﴾ [الأنبياء: ١٨].

فمما ينبغي أن يتنبه له المناظر والباحث: أن يأتي على الشبهة من جذورها؛ فإذا تمكن المناظر أولاً من تحديد الأصل الذي تنطلق منه الشبهة؛ ثم يقوم بإبطاله بالأدلة؛ بحسب السياق الذي جاءت فيه الشبهة؛ فإنه من السهولة بمكان إبطال ما ترتب على ذلك الأصل من أوهام وأباطيل.

---

(١٤) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود، ٢٩١/٣، بتصرف.

(١٥) تفسير البغوي، ١٠١/٢، والجواهر الحسان في تفسير القرآن، للثعالبي، ص ٥٢٤، وتيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام الرحمن، للسعدي، ٥٨/١.

وخذ على سبيل المثال:

عندما يحاول الشيعة التشكيك في صحابة النبي ﷺ، والنيل منهم، والطعن في دينهم، فإن نصوص القرآن الكريم لا بدَّ أن تكون حاضرة لدى المحاور والمناظر.

وجذور هذه الشبهة تقوم على: التشكيك في حملة الشريعة، ونقلة الوحي إلينا، والنيل من مكانتهم؛ ليترتب على ذلك التشكيك بكل ما جاءنا عن طريقهم ﷺ.

وبالعودة إلى هذا الأصل فقد ركز القرآن الكريم على تقرير مبدأ الرضا المتبادل بينه سبحانه وبين صحابة نبيه الكرام، الذين يشكك الشيعة فيهم، فيقول سبحانه: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾ [التوبة: ١٠٠].

ولتزول رواسب هذه الشبهة أكد ذلك الرضا العام الشامل برضى تفصيلي أكثر خصوصية، من خلال تقرير القرآن الكريم لرضا الله عن المؤمنين، الذي بايعوا تحت الشجرة، وهم ألف وأربعمائة صحابي، وقد رضي الله عنهم بعد أن علم ما في نفوسهم من الصدق، والإيمان، والسابقة، والجهاد؛ لإعلاء كلمته، ونصرة دينه، فما ضرهم أن يغضب عليهم الشيعة!.

وهذا مأخوذ من قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً**﴾ [الفتح: ١٨].

فمن أثبت الله رضاه عنه، لم يكن منهم بعد ذلك ما يوجب سخط الله عز وجل(١٦).

فإذا كان الله قد علم ما في قلوب صاحبته، فهل ذلك الطاعن فيهم أعلم من الله سبحانه؟!.

وإذا كان الله عز وجل قد وصفهم بالصادقين، والمفلحين، والرحماء، وامتنَّ على نبيه باختيارهم لصحبته، وتأييد الله لنبيه بهم، وقرن تأييده بنصرهم؛ فكيف نقبل بعد ذلك من يشكك في إيمانهم، ويطعن في دينهم؟!.

ونجد هذا المنهج القرآني كذلك في قوله تعالى: ﴿**لِلْفُقَرَاء الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلاَ يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ [الحشر:٨-٩].

وفي قوله تعالى: ﴿**وَإِن يُرِيدُواْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللّهُ هُوَ الَّذِيَ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ**﴾ **[الأنفال: ٦٢]**.

وفي قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي

(١٦) انظر: اعتقاد أئمة الحديث، لأبي بكر الإسماعيلي، ص ٧٢.

الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾[الفتح: ٢٩].

وهكذا نقد المنهج القرآني يركز على جذور الشبهة، ويفندها بطريقة تفصيلية.

وقد أبدع أبو نعيم الأصبهاني في تلخيص مضامين الآيات القرآنية التي تقرر هذا المنهج فقال: "سمحت نفوسهم ﷺ بالنفس، والمال، والولد، والأهل، والدار، ففارقوا الأوطان، وهاجروا الإخوان، وقتلوا الآباء والإخوان، وبذلوا النفوس صابرين، وأنفقوا الأموال محتسبين، وناصبوا من ناوأهم متوكلين، فآثروا رضاء الله على الغناء، والذل على العز، والغربة على الوطن، هم المهاجرون الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون حقاً، ثم إخوانهم من الأنصار، أهل المواساة والإيثار، أعز قبائل العرب جاراً، واتخذ الرسول عليه السلام دارهم أمناً وقراراً، الأَعِفَّاء الصُّبُر، والأصدقاء الزُّهْر،...، فمن انطوت سريرته على محبتهم، ودانَ الله تعالى بتفضيلهم ومودتهم، وتبرأ ممن أضمر بغضهم، فهو الفائز بالمدح الذي مدحهم الله تعالى به"[(١٧)]، ومَنْ هذا حالهم، فلا يحق لأحد التوقف في شأنهم؛ فضلاً عن الطعن فيهم[(١٨)].

إن على المحاور أن يكون لديه رصيد من حفظ القرآن الكريم؛ أو على الأقل حفظ النصوص الواردة في فضائل الصحابة الكرام؛ ليحاجج خصمه بالقرآن، فهو الحجة البالغة، وعلى قدر امتلاك المحاور للنصوص وحفظه لها، وقدرته على الاستشهاد بالنص القرآني في مواضعه ومواطنه؛ فإنه يكون قد امتلك ناصية المناظرة، وحاز القول الفصل.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه من الأهمية بمكان أن تكون لدى المحاور ملكة استنباط الفوائد والفرائد، من الردود والقواعد من كتاب الله عز وجل.

إن أخطر ما يضعف المحاور غياب النصوص القرآنية عن شواهده، وضعف حفظه لها، وسوء الربط والاستشهاد بها؛ أو الاستشهاد بها على غير مراد الله منها.

كل ذلك يعني أن يكون لدى المحاور زاد من القرآن، يعيش معه، وبه، ويستمتع بتأمله، وتفهمه، ويتأمل في بدائعه، وأسراره، وفي كل تأمل سيفتح له باب جديد، يسعفه في الاستدلال والمناظرة؛ فإذا امتلك ذلك أمكنه الوقوف على شبه القوم، وإبطالها من جذورها بنصوص الوحي الدامغ.

المطلب الثاني: القواعد المنهجية المستنبطة من السنة النبوية:

السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع، فهي الشارحة، والموضحة، والمفصلة، والمجملة، والمقيدة، والمطلقة لما جاء في القرآن، وما ذكر الله القرآن إلا وذكر معه السنة النبوية، في أكثر من موضع، وبأكثر من اسم.

(١٧) الإمامة والرد على الرافضة، لأبي نعيم الأصبهاني، ص ٢٠٩.

(١٨) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، ١١٦/٤.

والشيعة عموماً ينكرون السنة، ويطعنون في حملتها، ويشككون في رواياتها ورواتها؛ لكنهم بالمقابل يستشهدون بما يعتقدون أنه يخدم عقائدهم، أو يتوهمون أنه ينصر خرافاتهم؛ خاصة إذا ورد الحديث في الصحيحين؛ ولا يردعهم دين ولا خلق أن يفسروا نصوص السنة بطرقة مجتزأة، وصور مشوهة، وفهم متعسف، لا يستند إلى برهان؛ كما لا يتورعون عن الاستشهاد بالضعيف والموضوع.

وفي السنة النبوية زاد للمناظر والمحاور، لا غنى عنه؛ فالسنة النبوية ثرية بالأصول المنهجية التي يمكن أن نجعل منها قواعد عامة، ومبادئ كلية في البناء المنهجي للمحاور والمناظر، ومن تلك القواعد التي يمكن للباحث أن يصوغها؛ لأهميتها في الرد على شبهات الشيعة:

القاعدة الأولى: التمييز بين السليم والسقيم من الأدلة:

التمييز بين الصحيح، والضعيف، والموضوع؛ سواء عند الاستشهاد، أو الرد على الشبهات. حيث تقوى حجة المناظر عندما تقوى درجة أدلته؛ من حيث الثبوت، ووجه الدلالة، وحسن الربط.

وتضعف حجته إذا أخذ عليه الخصم دليلاً ضعيفاً، أو رواية موضوعة.

وبالمقابل فإن عليه أن ينظر في دليل خصمه، من حيث صحته وضعفه، وسلامة الاستشهاد به، ودرجة دلالته على موطن الشبهة؛ ليتمكن من إعداد الرد المناسب، ودرجة الدليل.

القاعدة الثانية: فأسالوا أهل ا لذِّكْر:

وأصل هذه القاعدة مأخوذ من قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا جَاءهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً**﴾ [النساء: ٨٣].

وهذا النص جاء ليرسي لنا قاعدة العودة إلى أهل التخصص في كل فن، عند شيوع الشائعات، والشبهات، والأراجيف؛ التي من شأنها إقلاق أمن المجتمع وسكينته، والتشويش عليهم في عقائدهم.

ومما يؤخذ من هذه القاعدة: العودة إلى كلام النُّقَّاد المتخصصين في علم الدراية والرواية، والاستفادة منها في النقاش. ومن الأمثلة التطبيقية لهذه القاعدة: حديث: «من كنت مولاه»[١٩].

حيث يسوقه الشيعة للاستدلال على الأولوية؛ لكن إذا رجع الباحث والمناظر إلى كلام النقاد المتخصصين في علم الدراية والرواية يجدهم أولاً يفرقون بين بداية الحديث الصحيحة، وبين نهايته المختلف فيها[٢٠].

ومن جهة أخرى يردون على الشيعة بدلالة الحديث، وفقاً لقواعد اللغة العربية في معنى لفظ المولى، ويبطلون استدلال الشيعة من خلال: وجه الدلالة اللغوية[٢١].

(١٩) أخرجه الترمذي في سننه، من حديث زيد بن أرقم، برقم(٣٧١٣)، ٦٣٣/٥، وصححه الألباني.

(٢٠) انظر: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، للبيهقي، ٣٥٤/١.

(٢١) انظر على سبيل المثال: غاية المرام في علم الكلام، للآمدي، ص ٣٧٨، والغنية في أصول الدين، لأبي سعيد النيسابوري، ص١٨٢، وتمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، للباقلاني، ص٤٥٦، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، للالكائي، ١٤٥٥/٨.

ولست هنا بصدد إيراد الشُّبَه، وردود أهل العلم عليها؛ وإنما في وضع القواعد المنهجية التي يمكن أن يبني عليها المناظر مسلكه في رد الشبهات، وتفنيدها.

ومما يتفرع من هذه القاعدة: الاستفادة من كتب شروح الحديث؛ خاصة فيما يتعلق بالأحاديث التي يستدل بها الشيعة على شبهاتهم.

ومن ذلك على سبيل المثال: استشهاد الشيعة بحديث: «وأنا تارك فيكم ثقلين، أولهما كتاب الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله، واستمسكوا به، فحث على كتاب الله، ورغب فيه، ثم قال: وأهل بيتي؛ أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، فقال له حصين: ومَنْ أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته، ولكن؛ أهل بيته من حُرِمَ الصدقة بعده، قال: ومَنْ هم؟ قال: هم آل علي، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل عباس، قال: كل هؤلاء حرم الصدقة؟ قال: نعم»(٢٢).

فالحديث – من وجهة نظر الباحث – جاء في سياق الإحسان إلى آل البيت، من غير مال الصدقة؛ لأن الصدقة حرمت عليهم؛ وليس فيه ما يدل على اعتبارهم قرناء القرآن، أو الأوصياء على فهمه، أو اعتبار كلامهم مصدراً من مصادر التشريع، وتوضيح زيد بن أرقم راوي الحديث لحصين بن سبرة راويته عنه يدل بما لا يدع مجالاً للشك أن النبي ﷺ ترك القرآن فيه الهدى والنور، وترك آل البيت، وهم أُسَر كثيرة حرمت من الصدقة بحكم تشريعي- لا تخفى علله، وليس هذا موطن الحديث عن تلك العلل والمقاصد – وفيهم الفقير، والمسكين، وصاحب الحاجة المتعفف؛ فنبه الناس عامة، وولاة الأمر من بعده على وجه الخصوص أن ينظروا إليهم بعين الإحسان، وحتى لا تنسى حاجتهم مع تقادم الأزمان، فيعانوا على سد حاجتهم، وفاقتهم من غير مال الصدقة؛ سواء بالهدية من عامة الناس، أو بتخصيص شيء لهم من بيت مال المسلمين، كسائر فقراء المسلمين؛ لكن من غير مال الصدقة؛ ولا يقوى الاستشهاد بالنص على أكثر من هذا الحد.

ومكمن الخطورة في هذه الشبهة: أن الشيعة يتدرجون في إنكار السنة؛ ففي البداية يعتبرون كلام آل البيت قريناً للقرآن، ثم يجعلونه بديلاً عن السنة النبوية، وبهذا يخرجونها من كونها مصدراً معصوماً لتلقّي الأصول والفروع، ثم يجعلون كلام أئمتهم حاكماً على نصوص القرآن الكريم؛ بحجة فهم القرآن وفق فهم آل البيت، ثم يتجهون إلى الطعن في حملة السنة النبوية، ونقلتها من الصحابة والتابعين؛ ثم تجد نفسك أمام سيل من الأكاذيب المنسوبة إلى أئمة آل البيت، لا أصل لها؛ بل في كثيرٍ منها ما يعارض الوحي، ويصادم العقل.

(٢٢) أخرجه مسلم في صحيحه، من حديث زيد بن أرقم، برقم (٢٤٠٨)، ٤/١٨٧٣.

القاعدة الرابعة: قلب الاستدلال على الخصم:

والمقصود به الاستدلال بالأحاديث الواردة في المصادر الحديثية للشيعة؛ والتي توافق مرويات أهل السنة، وتخالف ما يتبناه الشيعة من الشبهات.

ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك:

الأحاديث الواردة في فضل بعض صحابة النبي ﷺ، وكذلك الأحاديث التي تقرر بعض العقائد الموافقة لعقيدة سلف الأمة، من الصحابة والتابعين، وإن لم تكن كثيرة؛ إلا أن وجودها يعتبر مدخلاً للمناظر في إلزامهم الحجة من تراثهم.

ومما يحسن الرجوع إليه في قلب الاستدلال على الخصم من تراثه: كتاب نهج البلاغة، حيث احتوى على نصوص كثيرة منسوبة لعلي ﷺ، فيها الثناء على جهاد الصحابة رضوان الله عليهم مع رسول الله ﷺ، وكذلك ثناؤه على أبي بكر، وعمر، وعثمان، وطلحة، والزبير، وسائر الصحابة(٢٣).

وكذلك في كتاب خصال الصدوق، جاءت روايات شيعية تتحدث عن صحابة النبي ﷺ وسلامة عقيدتهم(٢٤).

وكذلك في تفسير العياشي روايات شيعية تبرئ صحابة النبي ﷺ من النفاق(٢٥).

القاعدة الخامسة: من فمك أُدِينُك:

نقد أدلة الشيعة من خلال كتبهم، ففي كتبهم ما يغني من النقد الذاتي لها؛ فالشيعة يستدلون أحياناً بأدلة من كتبهم، وقد نقدها علماؤهم، فتوظيف النقد الذاتي عند الشيعة في الاستدلال على بطلان شبهاتهم يؤثر كثيراً في بيان الحق، وبطلان شبهات الشيعة.

يقول تعالى: ﴿**وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَآمَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**﴾ [الأحقاف: ١٠].

ومن الصور التطبيقية لهذه القاعدة: ما ذكره الطوسي عن أخبارهم، فقال: "حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه؛ حتى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا، وتطرقوا بذلك إلى إبطال معتقدنا، وذكروا أنه لم يزل شيوخكم السلف والخلف يطعنون على مخالفيهم بالاختلاف الذي يدينون الله تعالى به، ...، ووجود هذا الاختلاف منكم مع اعتقادكم بطلان ذلك، دليل على فساد الأصل؛ حتى دخل على جماعة – ممن ليس لهم قوة في العلم، ولا بصيرة بوجوه النظر، ومعاني الألفاظ – شبهة، وكثير منهم رجع عن اعتقاد الحق؛ لما اشتبه عليه الوجه في ذلك"(٢٦).

---

(٢٣) انظر: نهج البلاغة، للشريف الرضي، ص١١٤، ١٨٨، ٢٥٦، ٣٠٩، ٤٤٩، ٤٦٦.

(٢٤) الخصال، لابن بابويه القمي، ص٦٩٩.

(٢٥) انظر: تفسير العياشي، ٢٢٣/١.

(٢٦) انظر: تهذيب الأحكام، للطوسي، ١/١.

لقد أبان لنا الطوسي عن كنز ثمين، ونقطة ضعف في المنهج العقدي الشيعي؛ يجب على الباحث والمناظر أن ينطلق منها، ويغوص في بطون كتب الشيعة؛ ليجلي هذا التناقض الذي ذكره الطوسي، ويقوم بعرضه وتحليله، وفق أصول الجدل والمناظرة، ويمكن أن يستفيد منها من زاويتين: **الأولى**: في إفحام الخصم، **والثانية**: في تثبت عوام السنة على الحق الذي هم عليه؛ من خلال التعرف على فساد عقائد المخالف، وبطلان حججه، وتنفيذ شبهاته.

القاعدة السادسة: السياق حاكم:

من الأهمية بمكان لمن يناظر الشيعة أن يقف على أسباب نزول الآيات، وورود الأحاديث، والسياقات التاريخية التي وردت فيها النصوص؛ لأن في معرفة أسباب النزول والورود ما يكفي لرد كثير من الشبهات؛ والشيعة يستدلون بعموميات النصوص؛ وغالباً ما تكون استدلالاتهم على خلاف الأسباب التي وردت فيها النصوص القرآنية والنبوية؛ بل في كثير من الشبهات تقوم على افتعال أساطير لأسباب نزولٍ لا تصح، ولا تتوافق مع سياقات النص، فيؤدي ذلك التزييف إلى قلب الحقائق، وتحريف الوقائع، وبناء أحكام باطلة.

وعلى سبيل المثال:

استشهادهم بقوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى﴾ [الليل: ١٧]، يزعمون أنها نزلت في علي ﷺ، وعند العودة إلى أسباب النزول نجد أنها وردت في أبي بكر ﷺ؛ لدرجة أن بعضهم حكى الإجماع في ذلك[٢٧]، والصواب أنه قول الجمهور، وليس إجماعاً[٢٨].

ومن ذلك: حديث: «اللهم والِ من والاه» حيث يحاول الشيعة الاستشهاد بهذا النص على إمامة علي ﷺ؛ لكن بالرجوع إلى أسباب الورود؛ التي أشار إليها العلماء؛ كما في فتح الباري لابن حجر؛ يتضح أن النص لا علاقة له من قريب، ولا من بعيد بالإمامة[٢٩].

ومن ذلك: مزاعم الشيعة في سبب نزول قول الله عز وجل ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيراً﴾ [الإسراء: ٢٦]، واعتقادهم أنها لما نزلت على رسول الله ﷺ دفع أرض فدك إلى ابنته فاطمة ﷺ[٣٠]، وبالرجوع إلى سبب نزول هذه الآية نجده على خلاف ما ذكره الشيعة[٣١].

وإذا استطاع المناظر أن يجد في أسباب النزول في كتبهم ما يفند شبهاتهم، فيكون ذلك أبلغ في الاستشهاد، وأقوى في الحجة، وأوضح في الرد.

---

(٢٧) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ٥٢٢/٤.

(٢٨) شرح المقاصد في علم الكلام، للتفتازاني، ٢٩٨/٢.

(٢٩) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، ٦٦/٨، وما بعدها.

(٣٠) انظر: تفسير القمي، ٥٨٢/٢، وما بعدها.

(٣١) انظر: جامع البيان عن تأويل آية القرآن، للطبري، ٧١/١٥.

المبحث الثالث: القواعد المنهجية التاريخية، والعقلية في الرد على الشيعة:

المطلب الأول: القواعد المنهجية في التعامل مع الروايات التاريخية للرد على شبهات الشيعة:

ملئت كتب التاريخ بالقصص والروايات التي يجد فيها الشيعة بغيتهم في الترويج لشبهاتهم، ويحتجون أن هذه الروايات مأخوذة من أصول كتب التاريخ؛ كتاريخ شيخ المفسرين والمؤرخين الطبري، وابن كثير، وابن الأثير، وغيرهم من المؤرخين الموثوقين عند أهل السنة.

وفي التعامل مع الروايات التاريخية هناك جملة من القواعد التي ينبغي التأصيل لها، والانطلاق من خلالها؛ لنقد شبهات الشيعة:

القاعدة الأولى: الروايات التاريخية للاستئناس وليست للاستدلال:

وذلك أن الروايات التاريخية ليست من الناحية الثبوتية، ولا من الناحية الدلالية في منزلة الروايات الحديثية؛ للأسباب الآتية:

أولاً: الروايات الحديثية تنقل لنا خبر المعصوم قولاً، وفعلاً، وتقريراً؛ بخلاف الروايات التاريخية:

ولأجل ذلك حرص رواة الحديث على التحري، والدقة في النقل، ووضعوا لذلك قواعد ضابطة، ومنهجيات حاكمة، مجالها علم الحديث، سنداً، ومتناً، وعلم الطبقات والرجال، وعلم الجرح والتعديل؛ بخلاف الروايات التاريخية، التي تحكي وقائع وأحداثاً لا ترقى من حيث المصدرية والموثوقية إلى مستوى الروايات الحديثية.

ثانياً: أسانيد الروايات التاريخية من أصعب الأسانيد في التحقيق والدراسة؛ ولذلك تساهل العلماء في تحقيقها؛ بحجة أنها لا تأخذ أهميةً كالروايات الحديثية؛ بالإضافة إلى أن رواتها يدخل فيهم الضعيف، والكذاب، وقد يخفى حالهم على من يطلع على تلك الروايات، وهو يجهل حالهم؛ وإذا أضيف إلى ذلك: منهجية بعض المؤرخين التي تقوم على إيراد تلك الروايات مجردة من الأسانيد؛ مما يزيد الأمر غموضاً وتعقيداً.

ثالثاً: لا بدَّ من تعرف المناظر على مناهج المؤرخين في كتبهم؛ فبعضهم لا يشترط الصحة، وإنما يشترط السماع، فهو يروي ما سمعه، ولا يلتزم الصحة، مستندين على مبدأ: من أحال فقد أسند، وهو مبدأ فيه نظر، وعلى رأس هؤلاء الإمام الطبري، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة تاريخه.

يقول الطبري: "وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه، مما شرطت أني راسمه فيه، إنما هو على ما رويت من الأخبار، التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى رواتها فيه، دون ما أدرك بحجج العقول، وأستنبط بفكر النفوس، إلا اليسير القليل منه؛ إذْ كان العلم بما كان من أخبار الماضين، وما هو كائن من أنباء الحادثين غير واصل إلى من لم يشاهدهم، ولم يدرك زمانهم إلا بإخبار المخبرين، ونقل الناقلين، دون الاستخراج بالعقول، والاستنباط بفكر النفوس، فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين، مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه؛ من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في

الصحة، ولا معنى في الحقيقة؛ فليعلم أنه لم يؤتَ في ذلك من قبلنا، وإنما أُتِيَ من قبل بعض ناقليه إلينا، وإنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أُدي إلينا"(٣٢).

رابعاً: بعض المنتسبين للسنة يدافع عن الروايات التاريخية، وكأنها نصوص نبوية، وهذا بدوره يقوي حجة المخالف، كما أنه مبدأ يخالف الأمانة العلمية؛ فالروايات التاريخية ليست وحياً معصوماً؛ وفيها الغث والسمين، والصحيح والضعيف والموضوع، وقد اختلطت فيها الروايات الصحيحة، بروايات الأخباريين، والوضاعين.

وقد نبه ابن خلدون إلى هذا الأمر بقوله: "وإن فحول المؤرخين في الإسلام قد استوعبوا أخبار الأيام، وجمعوها، وسطروها في صفحات الدفاتر، وأودعوها، وخلطها المتطفلون بدسائس من الباطل، وهمُوا فيها، وابتدعوها، وزخارف من الروايات المضعفة، لفقوها، ووضعوها، واقتفى تلك الآثار الكثير ممن بعدهم، واتبعوها، وأدوها إلينا كما سمعوها، ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال، ولم يراعوها، ولا رفضوا ترهات الأحاديث، ولا دفعوها؛ فالتحقيق قليل، وطرف التنقيح في الغالب كليل، والغلط والوهم نسيب للأخبار وخليل، والتقليد عريق في الآدميين وسليل، والتطفل على الفنون عريض طويل، ومرعى الجهل بين الأنام وخيم وبيل، والحق لا يقاوم سلطانه، والباطل يقذف بشهاب النظر شيطانه، والناقل إنما هو يملي وينقل، والبصيرة تنقد الصحيح إذا تعقل، والعلم يجلوا لها صفحات القلوب ويصقل"(٣٣).

خامساً: على المناظر للشيعة أن يطلع على الكتابات التاريخية المحققة، والجهود التي بذلت في تنقيح الروايات التاريخية، والتي سعت لتحقيق أسانيدها، والنظر في متونها، فلربما حاز المتأخر من الحجج والبراهين ما لم يتأتَّ للمتقدم، وفي كلٍّ خير.

ولو استطاع الباحث والمناظر إعمال منهجية المحدثين على الروايات التاريخية في التعامل معها، والاستشهاد بها؛ لكفي كثيراً من الإلزامات الشيعة الفاسدة المأخوذة من روايات المؤرخين؛ ولتمكن من تفنيد كثير من الأباطيل المبنية على روايات تاريخية مشبوهة، أو مكذوبة.

المطلب الثاني: القواعد المنهجية العقلية في الرد على شبهات الشيعة.

أحياناً يفصح الشيعي عن مكانة القرآن والسنة في نظره؛ فيردها بحجة مخالفتها للأدلة العقلية؛ وفي مثل هذه الحالات يحتاج المناظر أن يستخدم أسلوب التنزُّل في المناظرة مع الخصم؛ لتفنيد حجته؛ فيحتاج إلى الدليل والبرهان العقلي، وهو دليل حاضر في التراث الإسلامي؛ فالقرآن الكريم والسنة النبوية قد احتويا على كثير من البراهين العقلية لتقرير قضايا العقيدة المختلفة، ومناظرة الخصوم، وإقامة البراهين في وجه المخالف، وفي هذا الباب نضع بعض القواعد العقلية في الرد على الشبهات الشيعية:

(٣٢) تاريخ الأمم والملوك، للطبري، ١٣/١.

(٣٣) المقدمة، لابن خلدون، ص٤.

القاعدة الأولى: الدليل العقلي خادم والدليل النقلي حاكم:

استخدام الدليل العقلي في الرد على المخالف قد يصبح ضرورة في مثل هذه الظروف؛ والقرآن والسنة مليئان بالأدلة العقلية في تقرير مسائل العقيدة الكبرى، والرد على المخالف، وتفنيد الشبهات؛ والمنطق العقلي في الجدل والمناظرة لا يستغنى عنه؛ لأنه قد يكون في بعض المواقف هو القاسم المشترك بين المتناظرين؛ نظراً لاختلاف منطلقات الاستدلال، ومصادر الأدلة لدى كل فريق.

والشيعة يحاولون في بعض المواقف إبطال مدلولات النصوص القرآنية بالروايات التاريخية، أو بالأحاديث ذات الصبغة الطائفية المخالفة للعقل؛ ولأجل ذلك يجب على المناظر بيان هذه القاعدة واعتبار الدليل العقلي خادم للدليل النقلي، ولن يتعارض صريح العقل مع صحيح النقل.

القاعدة الثانية: المحكم العقلي هادم للأساطير التاريخية:

يقال إن الشريعة قد تأتي بما تعجز العقول عن معرفته؛ لكنها لا تأتي بما تعلم العقول بطلانه يقيناً؛ ولذلك فإن الأنبياء يخبرون بمحارات العقول لا بمحالات العقول(٣٤).

والشيعة في عقائدهم يأتون بمحالات العقول، ويزعمون أنها صحيحة، ويأتون في عقائدهم بما يجمع بين النقيضين، ويأتون بما يخالف صريح المعقول، وصحيح المنقول، من الخيالات والأوهام، ويزعمون ثبوتها، وكثير من شبهات الشيعة لا يقبلها العقل؛ بل نجدها تخالف صرائح العقول؛ لأنها مبنية على الخرافة والأساطير؛ فيحسن ردها بالدليل العقلي.

وخذ على سبيل المثال: عندما يروج الشيعة لتكفير على للصحابة؛ فالعقل يرد عليهم أنه: لا يعقل أن يكفر علي أبا بكر، وقد سمى أحد أولاده أبا بكر بن علي، وكذلك عمر الذي يبالغون في الترويج لبغض على له؛ فكيف يعقل أن يبغضه وقد سمى اثنين من أولاده بعمر! وهل يعقل أن يقبل علي بتزويج ابنته أم كلثوم لعمر بن الخطاب؛ وهو يعتقد كفره!(٣٥)!

وهل يعقل أن يتمنى على أن يلقى الله بعمل مثل عمل عمر رضي الله عنهما! فلو كان يعتقد كفره ما تمنى ذلك(٣٦).

وهل يعقل أن يعتقد كفره، وقد بايعه، وقاتل تحت لوائه، وأخذ منه قسمه من الفيء والغنيمة! وما سلامة بنت يزدجرد التي أهداها عمر إلى علي إلا شاهد من فيض المحبة بينهما(٣٧).

(٣٤) توحيد الألوهية، لابن تيمية، ٣١٢/٢.

(٣٥) البدء والتاريخ، للمطهر المقدسي، ٩٢/٥.

(٣٦) الاعتقاد، للبيهقي، ص٣٦٢.

(٣٧) تاريخ اليعقوبي، ٣٠٣/٢.

وكثير من شبهات الشيعة لا تستقيم وقانون العقل السليم؛ خاصة تلك التي تتحدث عن القدرات الخارقة والأسطورية للأئمة، تحت مسمى الكرامات، والخوارق، التي هي فوق قدرات البشر، مهما بلغ بهم الحال، وكذلك دعاوى ألوهية الأئمة، وعلمهم للغيب، وهي مسائل خلاف المحكمات العقلية.

وعليه فلا بدَّ للمناظر أن يتعرف على قوانين الجدل والمناظرة في تراث السابقين؛ ليتمكن من تفنيد تلك الشبهات بأقوى الحجج والبراهين.

وكذلك ينبغي معرفة المحكمات العقلية في أبواب العقيدة، والوقوف على ما يضادها عند الشيعة؛ لأن فهم الشيء فرع عن تصوره.

المطلب الثالث: قواعد التأهيل والبناء:

في هذا المطلب نضع بعض القواعد التي ينبغي للمؤسسات العلمية السنية الرسمية والشعبية أن تعنى بها في البناء والإعداد للمتخصصين في مجال دعوة الشيعة وحوارهم ومناظرتهم، ومنها:

القاعدة الأولى: المعاملة بالمثل:

وأصل هذه القاعدة مأخوذ من قوله تعالى: ﴿**فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُواْ اللّهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ**﴾ [البقرة: ١٩٤].

وقد جرت العادة أن يبقى أهل السنة في موطن المدافع؛ فيتلقون شبهات الشيعة، ثم يبحثون عن الحجج والبراهين النقلية، والعقلية، والواقعية؛ لتفنيدها، والرد عليها، وهذا المنطق فيه شيء من الضعف والعجز؛ على أهميته، وضرورته؛ إلا أننا بحاجة ماسة اليوم أن نغير قواعد الصراع الفكري من زاوية التبرير والدفاع، إلى زاوية المعاملة بالمثل من خلال: الغوص في التراث الشيعي، واستخراج جوانب التناقض والقصور، والمخالفات النقلية والعقلية، ووضعها على المجتمعات الشيعية أو المتأثرين بهم؛ للبحث عن إجابة عن تلك التساؤلات والشكوك، ولن نجد.

ومما يتفرع عن هذه القاعدة أن نتحول من منطق الدفاع الفكري إلى موطن الهجوم؛ للمبررات الآتية:

أولاً: التراث الشيعي عموماً مليء بالمتناقضات التي ينبغي أن يقوم المتخصصون بجمعها وتعريف الناس بها، وأن نجعلهم هم من يبحثون عن الحجج لإثبات خرافاتهم ولن يجدوا.

ثانياً: تراثهم مليء بالمساس بالثوابت الدينية، والوطنية، والنيل من قيم المجتمع، وأخلاقه، وهذا بحد ذاته كافٍ لتعريتهم، وتبصير الناس بحقيقتهم.

ثالثاً: حصر الأساطير، والأكاذيب، والقصص، التي لم يرد بها نقل، ولا يقبلها عقل، وتعريف الناس بحقيقة هذه المذاهب الخرافية، وتحصين المجتمع من شبهاتهم.

رابعاً: استخدام المقارنات بين عقائدهم وعقائد السنة، وموقف السنة منهم، وموقفهم من السنة في مراحل التمكين والاستضعاف، وبيان عوار مذهبهم.

القاعدة الثانية: التأهيل والبناء ضرورة لا حاجة:

تتحدث هذه القاعدة عن تأهيل المتخصصين، وتفريغهم، لتشكيل قاعدة علمية، إعلامية للقيام بهذا الواجب الكفائي، وفق الآتي:

أولاً: تأهيل المتخصصين في هذا الفن تأهيلاً علمياً، وفق قواعد التأهيل العصري، وحيازتهم أعلى الشهادات في التخصص.

ثانياً: تأسيس مراكز الدراسات المتخصصة، ودعم القائم منها، وتوجيهه توجيهاً سليماً يتوافق مع متطلبات المرحلة، وواجب الوقت، بما لا يتعارض مع القوانين النافذة والأنظمة السائدة في كل بلد.

ثالثاً: توظيف الإعلام بمختلف أنواعه وأشكاله من خلال: إقامة البرامج العلمية، والتاريخية، والحوارية، وفق خطط مرسومة، هادفة، واضحة المعالم.

رابعاً: توظيف الإعلام الساخر في خدمة القضية، وتهذيبه، وتزويده بالمواد العلمية اللازمة؛ لأنه يصل إلى كثير من الشرائح، ويحقق الهدف بأقل جهد، وأقل تكلفة.

الخاتمة:

وتحتوي على أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج البحث:

في ختام هذا البحث يمكننا الخروج بجملة من النتائج:

١) اشتملت نصوص الوحي على قواعد حاكمة، يمكن توظيفها في الرد على شبهات الشيعة.

٢) لم يخلُ القرآن الكريم والسنة النبوية من البراهين العقلية، والحجج الواقعية التي يمكن توظيفها في الرد على شبهات الشيعة.

٣) العودة إلى المختصين في علمي الرواية والدراية يعزز من حجة المناظر في الرد على شبهات الشيعة.

٤) تراث الشيعة مليء بالمتناقضات التاريخية، والمحالات العقلية، التي يمكن توظيفها في تفنيد شبهاتهم والرد عليها.

٥) لم تخلُ كتب الشيعة من روايات موافقة للسنة، يمكن توظيفها في الرد عليهم، ودحض شبهاتهم.

٦) لتوظيف التناقضات الشيعية أهمية كبرى في تفنيد شبهاتهم.

٧) ضبط سياقات النزول والورود لنصوص القرآن والسنة له أثر بالغ في تنفيذ الشبهات الشيعية.

٨) الروايات التاريخية للاستئناس، وليست للاستدلال؛ ولا ترقى إلى مستوى الروايات الحديثية؛ لا من حيث السند، ولا المتن، ولا قوة الاستشهاد.

٩) الدليل العقلي خادم للدليل النقلي، وليس معارضاً له، ولا مهيمناً عليه.

١٠) امتلأت كتب الشيعة قديماً وحديثاً بالأساطير المخالفة للمحكمات العقلية.

ثانياً: التوصيات:

١) إعداد مشاريع بحثية لدراسة أسانيد كتب التاريخ المسندة، من قبل الأقسام العلمية في الكليات الشرعية.

٢) إنشاء رابطة علمية دولية تعنى بإعداد المتخصصين، وإنشاء مراكز الدراسات، والمراكز الإعلامية المتخصصة؛ لمواجهة التبشير الشيعي في العالم الإسلامي.

فهرس المراجع والمصادر:

المنية والأمل، لأحمد بن يحيى المرتضى، تحقيق: مُحَمَّد جواد مشكور، دار الندى، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ. ١٩٩٠م.

توحيد الألوهية، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.

الفصل في الملل والأهواء والنحل، لعلي بن أحمد بن حزم، مكتبة الخانجي، القاهرة.

المقدمة، لعبد الرحمن بن خلدون، دار القلم، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٤م.

مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

تفسير القرآن العظيم، لإسماعيل بن عمر بن كثير، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.

لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود، مُحَمَّد بن مُحَمَّد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

المصباح المنير، لأحمد بن مُحَمَّد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق: مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

التبصير في الدين، للاسفراييني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

اعتقاد أئمة الحديث، لأبي بكر الإسماعيلي، تحقيق: مُحَمَّد بن عبد الرحمن الخميس، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

الإمامة والرد على الرافضة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: د. علي بن مُحَمَّد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

غاية المرام في علم الكلام للآمدي، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١هـ.

المواقف في علم الكلام، لعضد الدين الإيجي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، لأبي بكر الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
تفسير البغوي، للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، دار المعرفة، بيروت.
الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، للبيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
سنن الترمذي، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
شرح المقاصد في علم الكلام، للتفتازاني، دار المعارف النعمانية، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
الجواهر الحسان في تفسير القرآن، لعبد الرحمن الثعالبي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
التعريفات، للجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق: مُحَمَّد سيد كيلاني، ار المعرفة، لبنان.
نهج البلاغة، للشريف الرضي، مؤسسة الرافد للمطبوعات، قم، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ –٢٠١٠م.
تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام الرحمن، للسعدي، تحقيق: ابن عثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
الملل والنحل لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: مُحَمَّد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت — ١٤٠٤هـ.
الخصال، لابن بابويه القمي الملقب بالصدوق، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة التاسعة، ١٤٣٤هـ.
تاريخ الأمم والملوك، لمحمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت.
جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.
تهذيب الأحكام لمحمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.
تفسير العياشي، لمحمد بن مسعود العياشي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
تفسير القمي، لعلي بن إبراهيم القمي، تحقيق: مؤسسة الإمام المهدي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.
الكفوي، أبو البقاء، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، مُحَمَّد المصري الفيومي.
شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، لهبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ.
المعجم الوسيط، لمجموعة من المؤلفين، تحقيق: مجمع اللغة العربية.

البدء والتاريخ، للمطهر بن طاهر المقدسي، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد.

التعاريف، لمحمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. مُحَمَّد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

الغنية في أصول الدين، لأبي سعيد النيسابوري، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٧م.

المسند الصحيح المختصر، المسمى بصحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

تاريخ اليعقوبي، لأحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي، دار صادر، بيروت.